

Distr.: General
2 June 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 31 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لأن المستوطنين الإسرائيليين لم يحاسبوا قط على جرائمهم، ولأنهم لم يحظوا على مدى عقود بحماية ودعم الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال الإسرائيلية فحسب، بل هم يعملون في الواقع بالشراكة معهما لتمكين استعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية وتعزيزه وترسيخه، فإنهم يواصلون اجتياح الأرض الفلسطينية المحتلة، مهاجمين المدنيين الفلسطينيين ومدمرين الممتلكات الفلسطينية في حملة متصاعدة من الإرهاب والتحرّيش.

وفي الأسبوع الماضي فقط، أغار مستوطنون إسرائيليون متطرفون على عدة بلدات وقرى، بما في ذلك برقة - التي تحركت إليها إسرائيل وعصابات المستوطنين المتطرفين التابعة لها لإعادة تأسيس مستوطنة "حومش" على الأراضي المستولى عليها من القرية منذ عقود - وكذلك الأمر في المغير، ودير دبان ومادما وزبدة، من بين بلدات وقرى أخرى. وقام المستوطنون بتخريب المنازل والمركبات وإضرام النار فيها وهاجموا المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك بالذخيرة الحية، مما أدى إلى إصابة فلسطيني بالرصاص في رأسه. وكان البعض محقا في إجراء مقارنات بين هذه الهجمات المستمرة والمذابح التي شهدتها التاريخ.

وتضطرنا الأخطار المترتبة عن ذلك على السكان المدنيين الفلسطينيين والخطر المتزايد المتمثل في اندلاع دوامة عنف لا يمكن السيطرة عليها إلى الدعوة، مرة أخرى، إلى إيلاء اهتمام دولي فوري للحالة. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب والإجرام المتسمين بعدم الاكتراث للعواقب من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطناتها. ومن واجب مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يتصرف، بالنظر إلى ولايته بموجب الميثاق المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.



وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن القانون الدولي يحظر صراحة قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل مدنييها إلى الأرض المحتلة، وأن مجرد وجود كل مستوطن إسرائيلي على أرضنا هو من ثم غير قانوني، وهو ما يشكل في المجموع جرائم حرب مستمرة ولا حصر لها، شأنه في ذلك شأن جميع المظاهر الأخرى للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتتفاقم جرائم الحرب هذه لأن المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين يعملون كذراع مباشر لاحتلال الفصل العنصري الاستعماري هذا، فهم يضايقون السكان الخاضعين للاحتلال ويهونونهم، ويرتكبون جرائم سرقة الأراضي وتخريب الممتلكات الفلسطينية وتدميرها، وينشئون ما يسمى بـ "البؤر الاستيطانية" ويشردون المدنيين الفلسطينيين قسريا، وهو ما يشكل ظاهرة طويلة الأمد أخذت بالاشتداد في الفترة الأخيرة.

وفي هذا الصدد، بدأ سكان تجمع عين سامية الفلسطيني في 22 أيار/مايو - الذي يقطنه 178 مدنيا، من بينهم 78 طفلا - في تفكيك المنازل التي عاشوا فيها منذ ما يقرب من 40 عاما وتركها كنتيجة مباشرة لقمع السلطة القائمة بالاحتلال وإرهاب المستوطنين ضدّهم. وكما عبر أب لتسعة أطفال من التجمع: "قررنا المغادرة خوفا من المستوطنين [...]". وقد غادرت من أجل أطفالها [...]". فقد قال لي ابني الأصغر: "لا أريد أن أعيش هنا - المستوطنون يأتون ويرموننا بالحجارة. وغدا يمكن أن يقتلوني".

وفي بيان صدر بشأن هذه المسألة في 25 أيار/مايو، أكدت منسقة الشؤون الإنسانية بالنيابة في الأرض الفلسطينية المحتلة، السيدة إيفون هيل، قائلة: "إننا نشهد التبعات المأساوية للممارسات الإسرائيلية وعنف المستوطنين الإسرائيليين منذ أمد بعيد. [...] وهذه الأسر لا تغادر بمحض إرادتها؛ فقد قامت السلطات الإسرائيلية مرارا وتكرارا بهدم المنازل والمباني الأخرى التي تملكها هذه الأسر وهددت بتدمير المدرسة الوحيدة في تجمعها. وفي الوقت ذاته، تقلصت الأراضي المتاحة لرعي المواشي بسبب التوسع الاستيطاني، ويتعرض الأطفال والبالغون على السواء لعنف المستوطنين".

وما فتئ سكان هذا التجمع نفسه يتعرضون للترحيل القسري المتكرر، فقد رُكّلوا في السابق لإنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية، ثم لإنشاء مستوطنة، مما دفعهم إلى الانتقال إلى عين سامية في منطقة رام الله. وبالمثل، كما وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أُجبر أيضا ما يقرب من 200 فلسطيني آخر، غالبيتهم من الأطفال، منذ عام 2022، على ترك منازلهم ومجتمعاتهم المحلية في وادي السيق ولغجيم ورأس التين.

وتكشف هذه الجرائم أيضا عن نمط طويل الأمد من تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتهجيرهم. وهذا يمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي تتسبب في النكبة المستمرة منذ أكثر من 75 عاما ضد الشعب الفلسطيني، والتي تفرض بها إسرائيل وجيشها وميليشياتها من المستوطنين بيئة عدائية وقسرية لتشيده قسرا وإحلال مستوطنين يهود محله، بهدف نهائي هو استعمار الأرض الفلسطينية وضمها، في انتهاك خطير للميثاق وجميع أحكام القانون الدولي الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة.

والواقع أن أيا من هذه الأعمال غير القانونية ليس مرتجلا، بل هي ترتكب جميعها عمدا وبشكل منهجي، وكلها بهدف وحيد هو جعل هذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية دائما، وهو ما يعني الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وقد انكشف هذا الهدف غير المشروع بصورة أوضح مؤخرا عندما أصدر الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف، بتسليل سموتريتش، تعليمات صريحة إلى الوزارات الحكومية لإعداد خطط لمضاعفة عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الإسرائيلية المتعلقة بتوسيع البنية التحتية للمستوطنات، بما في ذلك لبناء المستوطنات

والطرق الالتفافية المخصصة لليهود فقط في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

ومن الواضح أن إسرائيل لا تحترم القانون الدولي، ولا سلطة مجلس الأمن، الذي طالب مرارا وتكرارا بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك في قراره 2334 (2016)، ولا نداءات المجتمع الدولي المستمرة في هذا الصدد. وهي تثبت مرة تلو الأخرى أنها لا تهتم بحل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967 وهي في الواقع تعارضه تماما، إذ إنها تعمل كل يوم بهدف صريح هو تدميره ومواصلة سيطرتها غير القانونية على الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية. ومن الواضح أن إسرائيل تمضي قدما بخطتها دون تردد، وهي واثقة تماما من أنها لن تخضع للمساءلة أبدا.

ونحن نكرر من ثم تأكيد دعواتنا المستمرة لبذل جهود فورية وجماعية، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي، لمحاسبة إسرائيل على ما ترتكبه بصور منهجية من خروقات جسيمة وانتهاكات لحقوق الإنسان. ونكرر أيضا تأكيد دعوتنا لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين من القمع والاضطهاد اللذين تمارسهما إسرائيل، سواء من خلال تشريعاتها وأوامرها العسكرية التمييزية أو من خلال الوحشية المنسقة لآلتها العسكرية وميليشياتها من المستوطنين، اللتين تعرضان حياة شعبنا ووجوده في وطنه للخطر وتدفعان باتجاه انفجار هذا الوضع الهش، الذي لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويجب محاسبة جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هذه إلى أقصى حد يسمح به القانون.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 791 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 24 أيار/مايو 2023 (A/ES-10/939-S/2023/375) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم